نحـو تثبيت مشروع «الادارة المدنية» التي تسلم رئاستها، وحاول الجمع بين رؤساء البلديات وزعماء روابط القرى في اطار هذه الادارة والتي ستحل، وفق مخططه، محل الحكم العسكري وتمهد لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية.

ورفض رؤساء المجالس البلدية التعاون مع ميلسون، او حتى مقابلته. وهذا ما حصل فعلاً من قبل رئيس بلدية البيرة، ابراهيم الطويل، الذي رفض مقابلة ميلسون، فرد الاخير بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٨٢، باصدار امر بعزله وحل مجلس بلدية البيرة.

وتسـارعت الاحـداث. واصـدرت سلطات الاحتلال قرارات مشابهة جرى بموجبها حل المجلسين البلديين المنتخبين في رام الله ونابلس، وتم بذلك ابعاد خمسة من ابرز الشخصيات الوطنية عن مسرح البلديـات، وهم الشكعة والطويل وخلف والقواسمة وملحم، وحل محلهم ضباط عسكريون اسرائيليون. وبدأ، منذ ذلك الحين، ما سمي بازمة البلديات في الضفة الغربية، وكانت عناوينها الرئيسة هي رفض الاحتـلال واجـراء انتخابات بلدية جديدة، كما رفضت غالبية الشخصيات الوطنية، بدورها، توجهات سلطات الاحتلال نحو التعيين بدلاً من اجراء انتخابات للمجالس البلدية.

واستمـرت فترة الرفض المتبادل بين قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي، من جهة، والشخصيات والرموز الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى، منذ اقالة رؤساء المجالس البلدية وتجميد اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢ وحتى اعلان رئيس الغرفة التجارية في مدينة نابلس، ظافر المصري، عن قبوله بتسلم رئاسة بلدية نابلس بالتعيين، واعلان الغرفة التجارية، بدورها، عن نيتها تسلم مجلس البلدية وادارة اعماله.

خلافات أولية

بعد عودة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، من زيارة قام بها الى الولايات المتحدة الاميركية في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، قرر بيرس اتخاذ سلسلة اجراءات من جانب واحد من اجل الشروع في مشروع تحسين نوعية الحياة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون الخطوة الاولى ذات المـدلول فيها تعيين رؤساء بلديات فلسطينيين في المدن الرئيسة، مثل نابلس والخليل، بدلاً من ضباط الجيش الاسرائيلي الذين يديرون هذه المدن (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٠/١٩٨٥). واعتبر بيرس قراره هذا تعبيراً «عن حسن النية تجاه الملك حسين». ونقل بيرس رغبته هذه الى الملك الذي كان في زيارة للولايات المتحدة وقتذاك، موضحاً ان تعيين رؤساء بلديات عرب يمثل الخطوة العملية الاولى التي ستنفذها اسرائيل بقصد خلق أجواء مريحة، تمهد لبدء مفاوضات سياسية مع الاردن (**المصدر نفسه**).

وكـان شمعـون بيرس قال في مقابلة اجرتها معه شبكة التلفزيون الاميركي *N. B. C.* ان «القيادة [الفلسطينية] المحترمة موجودة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وهي مقبولة من جانب السكان، وبينها رؤساء البلديات في الماضي والحاضر، واشخاص انتخبوا لمناصب [معينة] وهم محترمون من قبل جمهورهم» (**هآرتس**، ٢٣/١٠/١٩٨٥).

في الجانب الآخر ـ المتعلق بالشخصيات الفلسطينية الطامحة الى تولي رئاسة البلديات ـ أجريت اتصالات كثيرة، بعضها بدأ في وقت مبكر سبق بكثير مبادرة بيرس التي تضمنها خطابه أمام الجمعية العـامة للامم المتحدة، وبعضها الآخر جاء في اعقابها، وبصورة مكثفة. وقد أجريت كلها تحت عنوان عريض إسمه «ازمة المجالس البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة». هذه الازمة التي لجأ اليها دعاة تعريب البلديات من أجل تبرير استعداداتهم لقبول التعيين في المجالس البلدية ومواجهة خصومهم من رافضي التعيين الذين تمسكوا بموقفهم المبني على مقولة انه لا يمكن فصل مسألة البلديات عن المساعي السياسية الجارية في المنطقة ومبادرات بيرس المتلاحقة ومحاولة خلق قيادة بديلة وممثلين للسكان المحليين في الضفة والقطاع للدخول طرفاً في تلك المساعي. وقد بدا الطرفان محقين في استناداتهما وحججهما، اذ ان السلطات الاسرائيلية كانت شديدة الوضوح في اثناء التحدث عن اتصالاتها واهدافها من وراء تعيين